

مادة ٣ — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما صدر بقصر عابدين في ٩ شعبان سنة ١٢٧٢ (٢٣ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
باسم وصي العرش الموقت

وزير الخارجية والبحرية	رئيس مجلس الوزراء	
محمد نجيب لواء (أ.ح.)		
وزير المالية والاقتصاد	ناشر رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	
عبد البغيل إبراهيم العمري	سليمان حافظ	
وزير العدل	وزير الصحة العمومية	وزير الأشغال العمومية
أحمد حسني	نور الدين طراف	مراد فهمي
وزير المواصلات	وزير المعارف العمومية	وزير القصر بالاستدام
حسين أبو زيد	اسماويل محمود القباني	أحمد حسني
وزير التموين	وزير الإرشاد القومي	وزير الأوقاف
محمد صبرى منصور	محمد فؤاد جلال	أحمد حسن الباqورى
وزير التجارة والصناعة	وزير المخارجية	وزير الدولة
سلوى بهجت بدوى	محمود فوزى	فتحى رمضان
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الشؤون البلدية والقروية
عبدالرازق صدقى	هباس مصطفى عمار	وليم سليم حنا

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتيادين إضافيين في ميزانية وزارة الأوقاف
للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة
وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،
وبناء على ما عرضه وزير الأوقاف ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

فُلَانِج

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٣

تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣
بتنظيم المناقصات

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم المناقصات ،
وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، فقرة ثانية بالنص الآتى :

"ولا يسرى هذا الحكم إذا كان التعاقد مع الحكومة وكل معتمد دائم في مصر وكان هذا التعاقد يتغير في مواد أخرى لا يكون التعامل فيها عادة مقصورا على الحكومة أو كان مقصورا عليها ولكن بسبب ظروف طارئة لا بسبب طبيعة تلك المواد أو كانت تلك المواد أسعارها محددة لانتشار بالواسطة " .

مادة ٢ — تضاف إلى المرسوم بقانون المشار إليه ، مادة جديدة برقم ١١ مكررا نصها الآتى :

"مادة ١١ مكررا — يجوز عند الاقتضاء لأية وزارة أو مصلحة أن تتولى في مهامها معينة بالنسبة عن وزارة أو مصلحة أخرى ووفقا للأحكام المتقدمة مباشرة إجراءات التعاقد بطريق المناقصة أو الممارسة بحسب الأحوال تم إبرام المقد " .